

السلوك الاجتماعي لأصحاب الفكر المتطرف في وقتنا الراهن-قراءة سوسيولوجية-

The social behavior of Extremist thinkers In our time today Sociological reading

عماد عبد الرزاق^{1*}، نوار بورزق²

¹ مخبر الدراسات في الرقمنة وصناعة المعلومات الالكترونية بالمكتبات الأرشيف والتوثيق، جامعة العربي التبسي – تبسة، (الجزائر) imed.abderrezzak@univ-tebessa.dz

² مخبر الدراسات في الرقمنة وصناعة المعلومات الالكترونية بالمكتبات الأرشيف والتوثيق، جامعة العربي التبسي – تبسة، (الجزائر)- nouara.bourezg@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول: 2022/04/04

تاريخ الإرسال: 2021/10/15

الملخص:

ما يزيد من خطورة الفكر المتطرف في وقتنا الراهن انه لم تعد تستخدم القوة والعنف وإرهاب الغير بالقتل والتفجيرات، بل أصبحت سلوكيات اجتماعية وممارسات تهدف إلى زعزعة النظام العام وخرق النسيج الاجتماعي. ومن بين هذه السلوكيات نجد، الاعتصامات والمظاهرات وإضرابات العمل والمقاطعات السياسية وحتى المقاطعات الاقتصادية والإشاعات، فالظاهر أن هذه السلوكيات طبيعية في المجتمع، لكنها في الحقيقة أصبحت وسيلة لتحقيق أهداف أصحاب الفكر المتطرف. لهذا جاءت هذه الدراسة لتقديم قراءة سوسيولوجية لهذه السلوكيات الاجتماعية وكيف أصبحت وسيلة تستهدف استقرار الدولة والنظام العام والإخلال بالأمن المجتمع وخلق الفوضى الاجتماعية، وبالتالي تفكك المجتمع وتنعكس سلبا على البناء الاجتماعي، ويعتبر الشباب أكثر فئة تورطاً في هذه السلوكيات خاصة أنهم أكثر فئات المجتمع تعرضاً للتقليد، هذا ما يسمح لهذه السلوكيات بالانتشار والذي يوسع دائرة التداعيات، وينفتح على مضاعفاتها، إلى أن تصبح لها تداعيات على مستوى الفرد والاجتماعي وفي ذلك خطر كبير على المجتمع.

الكلمات المفتاحية: السلوك الاجتماعي، الفكر المتطرف، التداعيات.

Abstract:

What increases the danger of extremist thought in our time is that it no longer uses force and violence and terrorizes others with killing and bombings, but rather has become social behaviors and practices aimed at destabilizing public order and violating the social fabric. Among these behaviors, we find sit-ins, demonstrations, labor strikes, political boycotts and even economic boycotts and rumors It seems that these behaviors are normal in society, but in fact they have become a means to achieve the goals of those with extremist ideology.

That is why this study came to provide a sociological reading of these social behaviors, which today have turned into a means targeting the stability of the state and public order, disrupting community security and creating social chaos, and thus the disintegration of society negatively affects the social structure, and young people are considered the most involved in these behaviors, this allows these behaviors to spread, which expands the circle of repercussions, and opens up its repercussions, until it has repercussions on the individual and social level, and this is a great danger to society.

Keywords: social behavior, extremist thought, repercussions

المقدمة:

يعرف العالم في بداية الألفية الثالثة تحولات عميقة تشكل في حد ذاتها أحداث وتغيرات مهمة في مجالات الحياة المعاصرة والتحديات السياسية، والاجتماعية والثقافية، تشكل جميعها معطيات حياتية تنعكس على الحياة الاجتماعية، وتعد الجزائر من الدول التي تواجه اليوم عدة تحديات اقتصادية وثقافية وحتى سياسية، ألقت بظلالها على الحياة الاجتماعية، ويعد الفكر المتطرف من أهم التحديات السياسية التي تواجه كل المجتمعات بصفة عام والمجتمع الجزائري بصفة خاصة وهذا منذ القدم، إلا أنه ما يحاك للجزائر من وراء البحار وما يدبر له من مؤامرات تهدف الزعزعة استقرار المجتمع الجزائري، من نشر الفوضى بين أفراد المجتمع الواحد، حيث جعلت من تدعيم الشباب القابل لأن يحمل أفكارا متطرف في المجتمع كوسيلة لتحقيق كل هذه الغايات، حيث يترجم الفكر المتطرف سواء كان هذا التطرف ديني أو تطرف فكريا سياسيا، لا محاله إلى مظاهر سلوكية عدوانية يراد منها تحقيق أهداف سلبية على المجتمع ومقوماته، "وما من شك أن أغلب الباحثين يعدون التطرف الفكري ظاهرة هدم وتفطيت لكل أعمدة البناء التاريخية والاجتماعية والنفسية للمجتمعات، فهي تهدد الأفراد وتسلب القيم والمعتقدات وتفكك المجتمع وتشل الدولة، بخسائر بشرية ومادية، وعاهات نفسية، وفوضى اجتماعية إلى جانب غياب النصف الأمن الاجتماعي، وضياح فرص التنمية وتفريق الأسر وزرع الصراعات الداخلية والحروب الأهلية، في ظل مرحلة انتقالية يشوبها فقدان الاستقرار والاضطراب (مرحلة تغير ثقافي واجتماعي) تؤثر بشكل أو بآخر على السلوك ومعايير وعلى الضبط ومعايير، وبالتالي فهي حالة انهيار القيم الاجتماعية التي تحكم السلوك وضعف الالتزام القيمي فتبدو حركة النظام الاجتماعية حركة عشوائية متخبطة" (حسين، 2019)، فالفرد يدافع عن القيم المهارة تارة، وتارة يقف مدافعا عن جماعة معينة في مواجهة جماعة أخرى، وقد يغير موقفه بعكسه، الأمر الذي يجعله في كل الحالات موضع نقد، وبذا يكون السلوك متذبذبا، والحياة الاجتماعية يسودها نوع من الاستقرار، و"لعل ما يزيد من خطورة التطرف الفكري في وقتنا الراهن انه لم يعد يستخدم فيه القوة والعنف وإرهاب الغير، بل أصبحت سلوكيات وممارسات اجتماعية تهدف إلى زعزعة النظام الاجتماعي وخرق النسيج الاجتماعي حيث يتورطون فيها من الشباب الذين يعدون ثروة المجتمع وأمله، وإن كان في بعض الأحيان يتسم سلوكهم بالتسرع وعدم التروي والخبرة، والمعروف أن الأمراض الاجتماعية ومنها التطرف، كالأضرار الجسمية، يصيب المريض فيها السليم عن طريق انتقال العدوى، والشباب أكثر فئات المجتمع تعرضا للتقليد والمحاكاة" (عبد الرحمن وعلي، 2019)، من هنا تبرلنا مشكلة البحث الحالية بالإجابة على التساؤل التالي:

- ماهي هذه السلوكيات الاجتماعية لأصحاب الفكر المتطرف في وقتنا الراهن وماهي تداعياتها على الفرد والمجتمع؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات المحورية:

- ماذا نقصد بالسلوك الاجتماعي ومن هو الشخص المتطرف فكريا؟

- ماهي هذه السلوكيات الاجتماعية للأشخاص الحاملين للفكر المتطرف في وقتنا الرهن؟

- ماهية تداعيات هذه السلوكيات على الفرد والمجتمع؟

وللإجابة على هذا التساؤل يتطلب منا تقسيم الموضوع إلى ثلاثة مباحث أساسية وهي كالتالي:

المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي للدراسة: التعرف على مفهوم السلوك الاجتماعية كفعل في

سياقته الاجتماعي، والشخصية المتطرفة وهو الفاعل لهذا السلوك

المبحث الثاني: السلوكيات الاجتماعية للمتطرف فكريا في وقتنا الرهن. وفيه تطرقنا لهذه

السلوكيات الاجتماعية وهي - الاعتصامات والمظاهرات - إضرابات العمل - الإشاعات - المقاطعات

السياسية - المقاطعات الاقتصادية

المبحث الثالث: تداعيات هذه السلوكيات على المستوى الفردي المجتمع: وفيه تطرقنا إلى تداعياتها

على المستوى الفردي، وعلى المستوى الاجتماعي

المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي لدراسة:

لفهم السلوك الاجتماعي Social Behaviour لأصحاب الفكر المتطرف لبد أن نتعرف على

ماهية السلوك الاجتماعي وهو الفعل وأبعاده، والشخصية الحاملة للفكر المتطرف وهو الفاعل

الاجتماعي لهذا السلوك:

المطلب الأول: مفهوم السلوك الاجتماعي

لعلنا نجد هذا في عند ماكس فيبر في كتابه " نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي " حيث

عرف السلوك الاجتماعي بأنه أية حركة أو فعالية مقصودة يؤديها الفرد وتأخذ بعين الاعتبار وجود

الأفراد الآخرين وقد يكون سببها البيئة أو الأحداث التي تقع فيها أو الأشخاص الذين يلزمون الفاعل

الاجتماعي الذي يقوم بعملية الحدث أو السلوك" (إحسان، 2016) والسلوك الاجتماعي يقوم عادة

على ثلاثة أبعاد أساسية هي:

1- وجود شخصين أو أكثر يتفاعلان معا ويكونان السلوك أو الحدث الذي نريد التعرف عليه في

هذا المقام.

2- وجود أدوار اجتماعية متساوية أو مختلفة يشغلها الأفراد الذين يقومون بالسلوك.

3- وجود علاقات اجتماعية تتزامن مع عملية السلوك

وهذه الأبعاد أو الشروط نجدها في السلوك الاجتماعي للأشخاص الحاملين للفكر المتطرف

والتي سنتطرق إليها بإسهاب في دراستنا، كالاقتصامات والمظاهرات، فهما سلوكيات يتفاعلان فيهما

أكثر من شخصين، وهناك علاقة اجتماعية تزامننا مع هذا السلوك.

وأیضا یصنف ماكس فيبر السلوك الاجتماعي إلى ثلاثة أنماط هي:

. السلوك الاجتماعي الانفعالي: أي السلوك غير المهذب من ناحية الوسطة والغاية، وينبعث من منطقة العقل الباطني ويرمي إلى سد الحاجات الغريزية المطمورة في هذا العقل، وهذا ما نجده في الاعتصامات والمظاهرات التي هي سلوكيات غير سوية أو غير مهذبة كما سماها ماكس فيبر، ومصدرها العقل الباطني لسد الحاجات الغريزية من بينها إثبات الذات، لهذا نرى أن معظم من يسير في هذه المظاهرات من الشباب المراهق

. السلوك الاجتماعي التقليدي: فيشتق مع عادات وتقاليد وقيم المجتمع، ويلعب الدور الأساس في تقارب الأفراد بعضهم إلى بعض وفي تعميق الوحدة المصيرية والكفاحية بينهم.

. السلوك الاجتماعي العقلاني: هو ذلك السلوك المهذب التي يخرج من منطقة العقل الظاهري ويتلاءم وينسجم مع طبيعة الحياة الواقعية والموضوعية التي يعيشها الأفراد والجماعات
المطلب الثاني: الشخصية المتطرفة فكريا

أما المؤدي لهذا السلوك فهو الشخص المتطرف فكريا، فهو شخص غير سوي في تركيبته وحتى في تركيبته السيكولوجية، لهذا جاء هذا العنوان ليسلط الضوء على شخصية المتطرف من خلال ميزاته التي تتميز عن الشخص العادي، وبالتالي فإن الشخص المتطرف: هو ذلك الفرد الذي يكون أكثر تصلبا من الوجهة الذهنية، وأقل تبصرة بمتطلبات الواقع، وتظهر فيه جملة من السمات تجمع بين الخضوع والتوتر، وتزداد لديه مشاعر الخوف والنظرة التشاؤمية وتتدرج من الانعزالية والاعتزاز والنفور من الآخرين، وتصل إلى الانفعال بالقول أو الفعل في محاولة منه لفرض أفكاره وآرائه التي يعتقد دائما بصحتها وموضوعيتها، على الرغم من عدم قدرته - في أغلب المواقف - على تقديم الأدلة والحجج التي تبرهن عليها (محمد البرعي، 2002)

أولاً: خصائص الشخصية المتطرفة

لذلك فأهم الخصائص الشخصية المتطرفة هي:

1- التعصب للرأي: لا يعترف للآخرين بوجود، ويعد التعصب أساس التطرف وجوهره، حيث يكرس المتعصب جهوده للدفاع عما يتمسك به وما يعتقد فيه من أفكار وقد يستخدم أساليب أخرى لفرض رأيه، ويغلق باب الحوار معه.

2- التصلب: وهو من مميزات الشخصية المتطرفة، ويتفق التصلب والتطرف معا في أنها سلوكيان يفتقران إلى المرونة وضعف في التكامل الاجتماعي، ويربط بينهما التوتر النفسي الذي يعانيه الفرد عند مواجهته للمواقف الصراعية المحيطة التي تواجهه.

ثانياً: أهداف الشخصية المتطرفة

من خلال هذا يتضح لنا أهداف الشخص المتطرف إلى (اغا، 2010):

1- إعادة بناء المعرفة من خلال إقصاء الفكر القائم للآخرين وترسيخ الفكر الجديد وذلك توجيه العقول.

- 2- إقصاء الأصوات المعارضة داخليا وخارجيا.
- 3- وضع حدود يشترط عدم تجاوزها عند التعبير عن الرأي.
- 4- فرض ثقافة معينة على وعي المواطنين
- 5- توجيه الفكر مع أهداف وتوجهات الفكر الجديد.
- 6- له أهداف سياسية وقد يستهدف أفرادا في مراتب عليا أو أفرادا عاديين أو التأثير على السلوك.
- 7- إثارة المشاعر تجاه القضايا التي يتم طرحها من قبل المتطرفين كما له أهداف في نظم البنين الاجتماعي بأكمله.

8- إيجاد الفرد الذي يفتي بنفسه في سبيل مبادئ جماعته ونظمهم ويتفاعل مع الجماعة بانسجام على هذا فإن الشخصية المتطرفة هو الذي يقوم صاحبها بعمل يفسد النظام ويحول دون تطبيقه على واقع الحياة، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة الفردية أو الجماعية أو كليهما، ولكن المعضلة الرئيسة هنا أن هذا الإنسان المتطرف، هو إنسان أحادي النظرة، لا يمتلك من الرؤى رحابة التعدد والقبول بالتعددية. وهي الخاصية التي تحرمه لي الرجوع للطريق القويم، فهو إنسان يرى امتلاكه التام للحقيقة، والحقيقة في معتقده لا تحتمل سوى إما أولا، أي إما حقيقة مطلقة أو لا حقيقة، وتلك هي ركيزته التي دوما يتشدق بها.

المبحث الثاني: السلوكات الاجتماعية للمتطرف فكريا في وقتنا الرهن

كل هذا ومن خلال إسقاطنا للسلوك الاجتماعي عند ماكس فيبر وتعرف على الشخصية المتطرفة يتبين لنا جليا السلوكات الاجتماعية لأصحاب الفكر المتطرف في وقتنا الراهن وهي كالتالي:

المطلب الأول: الاعتصامات والمظاهرات

أولاً: الاعتصامات: هو مظهر احتجاجي ضد سياسة ما عن طريق الاحتلال السلمي لمكان أو مقر يرمز إلى الجهة التي تمارس السياسة موضع الاحتجاج، وكثيرا ما تلجأ الجماعات المعتصمة إلى التقدم بمطالبها وشعاراتها لأجهزة الإعلام وإشعار الرأي العام بأهدافها عن طريق الصحافة وأجهزة الإعلام، وقد شاع هذا النوع من الاحتجاج في الولايات المتحدة ولاسيما ضد سياسة التفرقة العنصرية في الأماكن العامة كالمطاعم، الأمر الذي كان يلحق الضرر المادي بالمؤسسات المعنية (خليل، 2018)

أما التظاهر فهو تعبير عن الرأي مجموعاً بضغط من أجل تحقيق مطلب للمواطن كأحد أشكال المشاركة السياسية، والتظاهر فعل سياسي جماعي، كما أنه يتطلب تنظيماً وتحديداً للأولويات، وتلك من السمات المهم تواجدتها في أي مجتمع، وقد يكون هدف التظاهر التأييد أو الاحتجاج (رند، 2020)، فالتظاهر منصوص عليه في موثيق حقوق الإنسان الدولية كحق أساسي، وهو جزء من حق «التعبير عن الرأي»، وأيضاً جزء من حق «المشاركة السياسية»، وسبب اعتباره حق ليس إيماناً بأن الإنسان يولد به، بل سببه تطورات سياسية شهدتها أوروبا منذ القرن الثالث عشر منها الميثاق الكبير في بريطانيا الذي قيّد حقوق الملك وزوّد حقوق المواطن، ومع الثورة

الفرنسية تكرر الأمر بصورة أوضح، عند ولادة ميثاق حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789. (محمدي، 2012)

لكن تصبح المظاهرات غير عادية عندما تصبح مظاهرات سياسية يريد بها تحقيق أهداف أخرى أساسها زرع الفوضى بين أفراد المجتمع وخلق البلبلة وبذلك يحقق أهداف أصحاب الفكر المتطرف وتصبح مظاهرات سياسية متطرفة وهي كالتالي:

1-المظاهرات السياسية المتطرفة:

هي عمل تقوم به مجموعة كبيرة أو مجموعة من الأفراد المتطرفة فكريا، لصالح قضية سياسية أو قضية أخرى أو أشخاص، يشاركون في احتجاج ضد قضية مثيرة للقلق، غالباً ما يتكون من المشي في تشكيل مسيرة جماعية، إما البدء أو الالتقاء عند نقطة نهاية محددة أو التجمع لسماع المتحدثين، حيث أنه يختلف عن الاجتماع الجماعي، وقد تتم الإشارة أيضاً إلى إجراءات مثل: الحصار والاعتصامات على أنها مظاهرات، ويمكن أن تكون المظاهرات غير عنيفة أو عنيفة، حيث يُشار إليها عادة من قبل المشاركين باسم المقاتلين، أو يمكن أن تبدأ على أنها غير عنيفة وتحوّل إلى عنف اعتماداً على الظروف، وفي بعض الأحيان تتدخل شرطة مكافحة الشغب أو غيرها من أشكال إنفاذ القانون، أمّا في بعض الحالات، قد يكون هذا من أجل محاولة منع حدوث الاحتجاج، وفي حالات أخرى، قد يكون منع الاشتباكات بين الجماعات المتنافسة، أو منع المظاهرات من الانتشار والتحوّل إلى أعمال شغب. (محمدي، 2012)

2- أنواع المظاهرات السياسية:

هناك العديد من أنواع المظاهرات بما في ذلك مجموعة متنوعة من العناصر، قد تشمل هذه على ما يلي (رند، 2020):

- المسيرات التي يتظاهر فيها موكب أثناء التحرك على طريق محدد.
- المسيرات التي يتجمّع الناس للاستماع إلى المتحدثين.
- الاعتصامات، حيث يحتلّ المتظاهرون منطقة، أحياناً تكون لفترة محددة ولكن أحياناً إلى أجل غير مُسَمّى، حتى يشعروا أنه تم معالجة قضيتهم، أو أنهم مقتنعون أو مجبرون على المغادرة.

3- أخطار المظاهرات السياسية المتطرفة:

تلعب هذا النوع من المظاهرات دوراً خطيراً في مختلف البيئات، والمجتمعات الإنسانية، قديماً وحديثاً، لذا فإنها تؤثر على الأمن والاستقرار في المجتمع، خاصة في فترات الأزمات والتوترات الاجتماعية، وتتأثر مصالح المجتمع، ومن أخطار المظاهرات على المجتمع ما يلي (محمود، 2010):

1. تعمل على إرباك صانعي القرار، بالإبطاء أو التسرع في إصدار القرارات في بعض القضايا

المهمة

2. إضعاف الجبهة الداخلية للمجتمع وتفكيكها.
3. إشاعة الروح الالهزامية، والتأثير على معنويات الشعب،
4. الإعتصامات والمظاهرات تحمل خطابات وشعارات تخاطب قلب الإنسان وعواطفه، فهو يندفع معها دون وعي أو عقل ضابط
5. تثير روح الانقسام في صفوف المجتمع، أو تززع إيمانه بمبادئه وقيمه.
6. المظاهرات تسعى إلى خلق التوترات داخل العمل الجماعي، لكي تعرقل الإنجازات.

المطلب الثاني: إضرابات العمل

من بين السلوكات الاجتماعية والتي نلاحظها من حين إلى آخر هي إضرابات العمل والتي يستخدمها أصحاب الفكر المتطرف كوسيلة لتحقيق أهدافهم

أولاً: الإضرابات: هو التوقف عن العمل بصورة جماعية مقصودة، وهدفه الضغط على رب العمل من قبل العمال. (خليل م، 2012)

وانطلاقاً من هذا التعريف نقول أن الإضراب ليس خلافاً بحد ذاته، وإنما هو حالة من التعبير عن وجود خلاف ما بين العامل وصاحب العمل، أي أنه يوجد موضوع لم يتفق عليه هو الخلاف وجاء الإضراب للتعبير عن هذه الحالة، لكن في وقتنا راهن تبين الإضرابات تستخدم لأغراض سياسية وجعلها كوسيلة لضغط على الدولة وخلق البلبلة بين العمال أنفسهم وبين العمال وسلطات وحتى بين العمال وأفراد المستفيدين من خدمة هؤلاء العمال، بتالي إن الإضراب هو النشاط الجماعي الذي يكون أثره الانقطاع عن العمل، وهذا الانقطاع لا بد وأن يصاحب بالقصد أي أن يكون التوقف مقصودة.

وكذلك الأمر فيما لو اصطنع الأجراء تأدية أعمالهم بصورة بالغة الدقة خلافاً للمعتاد بغية إيقاف الإنتاج عن طريق التمسك بالجزئيات والتفاصيل من دون فائدة، فإن ذلك لا يعتبر إضراب قانونية، وقد أطلق العلماء على هكذا نوع من الأعمال "إضراب الحمية"، وهناك أنواع أخرى من الإضرابات التي يلجأ إليها الأجير دون التوقف عن العمل "كالإضراب المقنع" والذي يعمد الأجراء فيه إلى تقليص الإنتاج إلى أقصى الحدود،

إن هذا التوقف عن العمل لا يكفي أن يكون كلية، بل لا بد من كونه مؤقتاً، أي أن يقدم الأجراء على الإضراب وهم يأملون استئناف العمل عند تسوية الخلاف أو الخلافات التي يشكون منها، وهنا يجب الإشارة أنه وإن كان الإضراب مؤقتاً إلا أن ذلك لا يمنع من قصران أو طول المدة، فهذه الأخيرة مرهونة بالمطالب والخلافات وحلها، فقد نجد إضراباً يدوم لساعات وينتهي وأخر الأيام أو أشهر كل هذا يعتبر أمر طبيعي لكن كما ذكرنا سابقاً إذا حول هذا الإضراب من إضراب قانوني إلى إضراب سياسي يستغلونه أصحاب الفكر المتطرف وهذا لخلق توترات اجتماعي وبذلك يمكن أن نعرف هذه النوع من الإضرابات كتالي:

ثانياً: الإضراب السياسي: هو ذلك الإضراب الذي ينشأ ويقوم احتجاجاً على التوجه السياسي أو السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة، فيتحرك الأجير بصفة مزدوجة، كعمال من جهة ومن جهة أخرى كمواطن لا تعجبه السياسية المتبعة من قبل الحكومة. (جملي، 2012)

من التعريف السابق نجد أن الإضراب السياسي لا يتوجه ضد رب العمل أساساً ولا يكون هدفه الحصول على مكاسب مهنية منه، بل تكون المطلب العمالية موجّهة للدولة نفسها كد في تغيير سياستها والتي لا تتوافق مع أصحاب الفكر المتطرف، وكل ذلك يخرج الإضراب عن صفته المشروعة كإضراب مهني، مما يعني أنه يعتبر إضراباً غير قانوني.

في هذا السياق نتوقف لنقول، أن التوقف عن العمل قد يحمل أهداف مهنية وأخرى سياسية في نفس الوقت، فيصبح من الصعب عند ذلك تحديد نوع وماهية الإضراب الذي أمامنا، هل هو سياسي أم مهني، هذا النوع من الإضرابات يعرف بالإضراب المختلط، والذي تعمل معه مبدأ (معيار) الغائية (ما هي الغاية من قيامه؟)، وبالتالي يعتبر من أخطر الإضرابات على المجتمع، لأن التوقف عن العمل في هذه الحالة لأجل تحقيق مصلحة خفية لتحقيق أهداف أصحاب الفكر المتطرف.

ومن هنا نقول أنه لو اتبعت بعض الوسائل السياسية لتحقيق أهداف مهنية فإن ذلك جائز، أما عكس ذلك، وهو اللجوء إلى وسائل مهنية لتحقيق أهداف سياسية فإنه غير جائز، ويصبح وسيلة فعالة لأصحاب الفكر المتطرف لتحقيق غايتهم.

المطلب الثالث: الشائعات

الشائعات ظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تظهر في المجتمعات، وهو موضوع هام، فلا تكاد تشرق شمس يوم جديد إلا ونسمع بإشاعة في مكان ما، وتعتبر الشائعات من أخطر الأسلحة المدمرة للمجتمعات والأشخاص، فكم قتلت الإشاعة من أبرياء، حطمت من عظماء، وتسببت في جرائم، وقطعت من علاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، وكم هزمت الإشاعة من جيوش على مر التاريخ، وفي الوقت الذي أصبحت فيه وسائل التواصل الاجتماعي إحدى الأدوات المهمة فيما يطلق عليه الإعلام الاجتماعي أو الإعلام الجديد أو البديل بالنظر لما تقوم به من دور متعدد الأبعاد، سياسي واجتماعي وثقافي واجتماعي، فإنها تظل في الوقت ذاته حاملة أو مروجة لأحد مصادر التهديد للأمن الاجتماعي للدول والمجتمعات، في ظل لجوء البعض إلى توظيفها بشكل سيئ في نشر الشائعات والأكاذيب المغرضة، بل إن الأمر اللافت للنظر أن الشائعة استفادت أكثر من أي وقت مضى من وسائل الاتصال والتواصل الحديثة مثلما يحدث في تداول الشائعات داخل أسواق المال وغير ذلك عبر الرسائل الإلكترونية والهاتف المحمول، حيث يمكن لشائعة أن تحدث انهياراً في البناء الاجتماعي من خلال بث إشاعات تدعو إلى الفوضى (عباسي وإبراهيم، 2019)

أولاً: تعريف الإشاعة

بأنها المعلومات أو الأفكار، التي يتناقلها أفراد المجتمع الواحد، دون أن تكون مستندة إلى مصدر موثوق به يشهد بصحتها، أو هي الترويج لخبر مخلق لا أساس له من الواقع، أو يحتوي جزءاً ضئيلاً من الحقيقة، وكذلك إنها كلام مهم أو أفكار عامة، انتشرت بسرعة، واعتقد فيها، وليس لها أي وجود أصلي.

بالتالي الإشاعة هي وسيلة لضغط اجتماعي مجهول المصدر، يحيطه الغموض والإبهام، وتحظى من قطاعات عريضة بالاهتمام ويتداولها الناس لا بهدف نقل المعلومات، وإنما بهدف التحريض والإثارة وبليلة الأفكار، وبذلك يمكن تعريف الإشاعة بأنها: خبر مجهول المصدر، غير مؤكد الصحة، يتم تداوله شفاهة عادة، قابل للتصديق، وقابل للانتشار، والشائعة تنتشر بشكل تلقائي، ودون أن يدري ناقل الخبر كذب هذا الخبر، والإشاعة تنتشر بشكل قصد أي بفعل فاعل (على الأقل في مراحلها الأولى)، ويعني هذا الفاعل كذب الخبر (حجاب، 2006)

وهذا ما يدعو عليه أصاب الفكر المتطرف حيث يعملون على نشر الإشاعة بتسخير كل الإمكانيات خاصة التكنولوجية منها كنشر خبر مكذوب على مواقع التواصل الاجتماعي ودعوة الى مشاركة ذلك المنشور، بهدف التأثير على الرأي العام تحقيقاً لأهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ولتحقيق أهداف الإشاعة يعملون على استغلال ظرف معين والوقت المناسب لنشر تلك الإشاعة، وتعتمد كذلك على جزء ما هو حقيقي من أجل أن تجد من يتقبلها بين الأفراد، كما يمكن أن تجد لها سبيلاً في الوسائط التواصل الاجتماعي وخير ليل على ذلك، نشر إشاعة ندرة الزيت، حيث سعو من خلال هذا الخير ان يزرع البليلة بين أفراد المجتمع وزرع الاحتقان بين المجتمع السلطة لتصادم بينهما وبذلك خلق حالة من الفوضى.

لذلك فإن الإشاعات أصبحت أحد الوسائل التي تستخدمها أصحاب الفكر المتطرف من أجل تثبيت وتمير سياساتها داخليا أو خارجيا، فيمكن تلخيص أهداف الإشاعات ودوافعها في عصرنا الحاضر وخاصة في الحرب النفسية في النقاط التالية (عباسي وإبراهيم، 2019):

1. التأثير على معنويات المجتمع المستهدف وتفتيت قواه العامة للوصول به إلى الإرهاب النفسي.
2. استخدامها للتمويه والتعتيم كستار من الدخان لإخفاء حقيقة ما.
3. ترويج أنباء كاذبة وأخبار مشكوك في صحتها لأجل إضعاف الروح المعنوية
4. استخدام الأساليب الحديثة لعلم النفس التي تخدم الإشاعة للتأثير على نفسيات ومعنويات

وإيرادات

العدو.

5. تدمير وإنهاك وتحطيم معنويات الجبهتين العسكرية والمدنية

ثانياً: الإشاعات كوسيلة للحرب النفسية وزعزعة التكامل الاجتماعي واستقرار الدولة تعتبر الإشاعات أحد أفتك الحروب النفسية، حيث يعمد صانعوها إلى التخطيط بعيد وقصير المدى بهدف خلق الظروف الملائمة لإضعاف العدو أمنية وخلق الثغرات الداخلية في أوساط المجتمع وخلق الفتن وتمزق المجتمع مما يؤدي إلى زعزعة التكامل الاجتماعي وعدم الثقة بين الأفراد. وفي مجال التطبيق العملي لاستخدام الشائعات في الحرب النفسية، تستوقفنا أكبر شائعة عرفها التاريخ: إشاعة اتهام الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من دول العالم الثالث بأنها تمتلك أسلحة كيميائية وبعد أحداث 11 سبتمبر أشاع بعض الأمريكيين إشاعة أن الإسلام دين إرهاب وأن العالم بأسره يعاني من هذا الإرهاب، ومن ثم فعلها أن تشن حرب استباقية على منابعه في جميع أنحاء العالم. بذلك تم إيجاد وسيلة وخلق ذريعة لتدخل الدول في الشؤون الداخلية لدول أخرى بنشرها لإشاعات وهمية بغرض زعزعة استقرارها الأمني والسياسي وإضعاف الجهات الداخلية للدول والعمل على إيجاد ولاءات تضمن التدخل السلس والسهل وضمها إلى النظام العالمي الجديد (عبد الفتاح وشلدان، 2009)

ثالثاً: أخطار تفشي الإشاعة في المجتمع

إن انتشار الإشاعات في المجتمع يعتبر وسيلة لانتشار تدني المعنويات فالطرف المستهدف للشائعة هو المعني بتمزيق معنوياته كما أن الإشاعات يمكن أن تبني حواجز تحجب من خلالها انتشار الحقيقة فيحدث نوع من البلبلة في التعرف على الحقائق وربما يصعب تصديقها، فكل هذا يولد مناخاً مريباً للناس ويؤثر في مصداقية الرأي العام، ويفسح المجال للانتشار الأكاذيب والأخبار المبنية على مقاصد سيئة مما يبث طاقات سلبية في المجتمع. (بن صديق وعقيل، 2008)

وقد بات دور وسائل الإعلام المختلفة في حياة المجتمعات، جزءاً جوهرياً هامة في صياغة الفكر والتطور، كما أن انفتاح كل أسرة على فضائيات العالم اليوم جعل من الخطاب الإعلامي أداة يمكن توظيفها على مستوى الجماعة، بل يمتد ليشمل القضايا القطرية، والإقليمية والدولية، وباتت فائدة الفضائيات لا جدال حوله (لزهار، 2004)

المطلب الرابع: المقاطعات السياسية

المقاطعة السياسية في الغالب الأعم إلى مقاطعة الانتخابات، التي تعد أداة احتجاج سياسي، تتعدى مجرد الاكتفاء بإجراءات أقل من قبيل إبطال الصوت والتصويت بالنكابة والامتناع عن التصويت، تقوم بها القوى السياسية المعارضة أو أحزاب متطرفة بحجة أن السلطة ستزور الانتخابات، أو تزيف إرادة الأمة، بوسائل عديدة، أو أن هذه السلطة فقدت شرعيتها من ناحية الجوهر والمضمون، وبالتالي فإن دخول المعارضة لانتخابات غير نزيهة سيعطى من فقد شرعيته فرصة جديدة لا يستحقها ليجدد هذه الشرعية ولو من الناحية الشكلية البحتة. وإذا كانت الاستفتاءات تتطلب نسبة معينة للحضور يمكن للمقاطعين أن ينجحوا في إبطال العملية

برمتها إن حشدوا نسبة من المقاطعين تحرم العملية من حيافة النصاب القانوني الذي يكفى ويكفل تمريرها قانونيا (عمار على، 2013)

وبذلك يستغل أصحاب الفكر المتطرف لإرباك الدولة من خلال هذه المقاطعة ودعوة إليها لأنهم يرون ان المقاطعة ستفقد شرعية الدولة وبذلك تفقد الثقة بينها وبين المجتمع هذه الحالة تخلق لنا هوا بين القرد والدولة، وبتالي يحدث تصادم، يخلق لنا حالة من الفوضى

لذلك تصنف بعض المجتمعات المقاطعة نوعا من «العصيان المدني»، ومن هنا قد يلجأ كثيرون في هذه الحالة إلى تخفيض موقفهم الراض للعملية الانتخابية، من خلال إبطال الأصوات، بترك ورقة التصويت فارغة، أو بشطب أسماء المرشحين، أو كتابة تعليقات رافضة لكل المرشحين أو للعملية الانتخابية برمتها. ويمكن أن يتم «التلويح بالمقاطعة» من أجل إجبار السلطة على الاستجابة لشروط بعض الأحزاب المتطرفة كما يمكن أن تكون المقاطعة جزءا من خطة شاملة للاحتجاج السلمي تسعى الأحزاب المتطرفة إلى تنفيذها، وتجد في أيام الانتخابات فرصة للحشد والتعبئة لاسيما مع انجذاب الجمهور العريض إلى العملية السياسية. وبالتالي تصبح المقاطعة خطوة أو حلقة في سلسلة طويلة، تسبقها حلقات وتتبعها أخرى، ويمكنها في هذه الحالة أن تكون رافعة قوية للضغط على السلطة أو إزاحتها

أساليب الأحزاب المتطرفة لإنجاح المقاطعة السياسية

المقاطعة قد تصاحبها رفض أي حوار مع السلطة وهجرها تماما ونبذها وإبداء الاستهانة بها وتجريسيها أو فضح ممارساتها وتبني خطاب سياسي مضاد لها، وقد تتخللها أشكال متدرجة من الحوار إما أنها تهدف إلى إقناع النظام الحاكم بالعدول عن الطريق الذي يسير فيه، وتراه المعارضة مضرا بالمصلحة الوطنية عامة وبالممارسة الديمقراطية والخطط التنموية على وجه الخصوص، وإما أنها تهدف إلى إحداث خلخلة في أركان السلطة بهز تماسكها عبر إقناع شخصيات تسهم في صناعة القرار واتخاذها بضرورة الاستجابة لمطالب المعارضة أو إبداء الامتناع من الدائرة العليا في السلطة، أو جذب مؤسسات داخل الدولة إلى مسار المقاطعين، بما يحرم هذه السلطة ولو جزئيا من استغلالها بكامل طاقتها في مقاومة المقاطعة أو محاولة إفشالها أو التقليل من آثارها،

وبصفة عامة تعد المقاطعة في شتى أشكالها ومجالاتها نوعا من المقاومة المدنية او السلوك الاجتماعي المتطرف الغير سوي مهما كانت الظروف، الذي يتدرج من الغمغمة حتى العصيان المدني، كما قد تعد صورة من صور السلوك لا حضارية

المطلب الخامس: المقاطعة الاقتصادية

العصر الحديث، ومع تطور الفكر المجتمعي، صارت المقاطعة أكثر السياسات وضوحا لتنفيذ مآرب أصحاب الفكر المتطرف وهي وقف العلاقات الاقتصادية والمالية مع شركة ما أو منتج ما، بهدف ممارسة الضغط على هذه الدولة لتحقيق الأهداف المرجوة من ممارسة هذه المقاطعة،

وتفيد المقاطعة معنى العموم من حيث شمولها لحركة السلع من ناحية الاستيراد والتصدير، أو من حيث امتدادها إلى مختلف أنواع السلع والخدمات (بن عبد الله سعدون، 2007) ورفض منهجي وامتناع طوعي عن استهلاك منتجات شركة أو دولة ما، أو إقامة أي علاقة اقتصادية معها، للضغط عليها أو إرغامها على الاستجابة لمطالب متطرفة، كتغيير مواقفها أو سياساتها اتجاه بعض القضايا.

أولاً: سلاح للضغط والردع

وهي كسلاح ردع يستخدمها أصحاب الفكر المتطرف حيث تعد المقاطعة الاقتصادية سلاح ردع فعال في مواجهة الآخر وتطويع إرادته، لما تستطيع إلحاقه به من أضرار اقتصادية، كتراجع حجم المبيعات والصادرات، وما يترتب على ذلك من آثار سياسية واجتماعية، ولسلحي المال والاقتصاد بالغ الأثر في العالم المعاصر، وللعامل الاقتصادي أهمية منقطعة النظير في العلاقات الدولية، غير أن المقاطعة لا تؤتي أكلها -بالضرورة- في كل الحالات، ويظل حجم تأثيرها مرتبطاً بالقدرة على التعبئة الجماهيرية الواسعة وعلى طول النفس، كما يرتبط تأثيرها بقوة الطرف الآخر وقابليته للرضوخ.

ثانياً: أهداف المقاطعة

- تعمل المقاطعة على تحقيق مجموعة من الأهداف منها (الصاوي، 2020):
- إحداث تغير نسبياً في سياسات الدولة المستهدفة، وذلك من خلال تغيير أسلوب الإنتاج أو تغيير السوق الوطني وتوجيهه إلى مناطق على حساب مناطق أخرى
 - ضرب استقرار حكومة الدولة المستهدفة، أيضاً إحداث تغيير جوهري في سياسات الدولة المستهدفة، وهذا من خلال خلق بلبلة من خلال ندرة منتج ما، خاصة عندما تكون هذه المادة من المواد الأساسية في المجتمع، فنقص تلك المادة تخلق نوع من التوتر بين أفراد المجتمع وهذا ما يسعى تحقيقه أصحاب الفكر المتطرف

المبحث الثالث: تداعيات السلوكات الاجتماعية للمتطرف على مستوى الفردي والاجتماعي

إن المحافظة على النظام الاجتماعي، يحافظ على استمرارية المجتمع وتطوره وتمتع أفراده بسكينة والطمأنينة لكن هذه السلوكات النابعة من الفكر المتطرف يخل بالنظام الاجتماعي وبالأمّن المجتمعي لأنه يستند إلى معايير سلبية بحكم انحرافه (حسين ا.) ودعوتهم إلى التغير الجذري في المجتمع، فيكون له أثر تخريبي حيث تلعب هذه المظاهر دوراً كبيراً في الإخلال بالنظام الاجتماعي، ويشكل خطراً على العناصر المعيارية الإيجابية التي هي الأساس في نظام اجتماعي مستقر، وفي أمن مجتمعي واقعي وبالتالي يمكن ان نقسم تداعيات هذه السلوكات إلى مستويين:

المطلب الأول: على مستوى الفردي

لما أصبحت هذه السلوكات منتشرة خاصة في وقتنا الراهن فقد نتج عنها العديد من الآثار التداعيات على مستوى الفرد منها ما يلي:

- التدهور في الإنتاج، ذلك لأن أهم عنصر في قوى الإنتاج هو الإنسان العامل الذي لا بد لكي يطور إنتاجه، من أن تتطور قدراته العقلية، بحيث يكون قادرا على الإبداع والابتكار والتجديد، فإذا ما كان أسيرا لأفكار جامدة وعاجزا عن التفكير وأعمال العقل، سيجعله ذلك متمسكا بالأساليب البالية العتيقة في الإنتاج، بل كذلك في تنظيم العمليات الإنتاجية ذاتها.
- يرتبط التطرف دائما بالتعصب الأعلى الأمر الذي يقود إلى سلسلة لا متناهية من التعصب والعنف المضاد، الذي يؤدي في النهاية إلى صراعات مدمرة داخل المجتمع (الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط مثلا ثم الصراع بين العلمانيين والدينيين.. الخ).
- إذا تفتشت هذه السلوكات في المجتمع فإن ذلك يقتل الإبداع لدى الفرد المتطرف فيجعله يفكر بأسلوب منغلق لا يريد التجديد
- تعطل هذه السلوكات الطاقات الإنسانية كافة ويستنزفها في الصراعات والعداءات، ويحول دون تكامل المجتمع، وفي ظل التطرف الديني والعلماني يلغي كل أشكال الإبداع
- حين يطغي التطرف يصبح الفرد عاجزا عن التفكير في حلول مبدعة لمشكلاته وعن تطوير ذاته، ويصبح تابعا ويفقد استقلاليتته وتحديد مصيره ومستقبل

المطلب الثاني: على المستوى الاجتماعي

- إذا تفتشت هذه السلوكات المتطرفة في المجتمع فهي تخل بالأمن الاجتماعي سواء تعلق الأمر بالأمن القومي أو الإقليمي أو الدولي، وكثيرا ما تكون التداعيات الأمنية لهذه السلوكات التي يقودها أناس يحملون أفكارا متطرفة أشد خطورة على استقرار ورفاهية الشعوب والأمم، لأنه بانفلات الأمن تفقد الشعوب القدرة على العيش بسلام وممارسة أنشطتها اليومية، بل قد يؤدي الأمر إلى توقف عجلة التنمية بسبب المخاوف الأمنية التي تتعلم معها فرص الاستثمار والاستغلال الكامل للثروات، ويمكن أن نذكر أهم التداعيات الاجتماعية فيما يلي:
- تؤدي إلى الفرقة ويضعف الصف بين أبناء الأمة الواحدة، كما يؤدي إلى الانقسام وبيث روح الكراهية والحقد بين مختلف طبقات المجتمع (محمد سعد، 2013)، ولذلك لا تستغرب حينما تسود علاقات التوتر والتنازع بين المجتمعات حينما يدب مثل هذه السلوكات.
 - تفكك المجتمع وانحلاله وهو خطر على النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وعلى معتقدات الناس وسلوكياتهم (محمد سعد، 2013)، وبعبارة أدق لا يمكن في ظل تفتشي هذه السلوكات المنحرف بناء مجتمع قوي ومتماسك في جميع المجالات وشتى مناحي الحياة.

- ضياع الشباب وانحرافهم وجعلهم يمقتون بناء أوطانهم والذود عنها وحمايتها، ويصبحون بدلا من يسخروا إمكاناتهم ومعارفهم في بناء اقتصاد بلدانهم يصبح وسيلة وأداة للتخريب وهدم مختلف ما بناه أسلافه
- رفض الآخر وهو كذلك من أخطر تداعيات السلوكات المتطرفة لما يترتب عنه من عدم الحوار وعدم الجلوس الى طاولة الحوار
- إتلاف الأموال والممتلكات والمنشآت العامة، ونشر الفوضى والتكسير وإتلاف الممتلكات العمومية للمواطنين والأبرياء من اخطر تداعيات السلوكات المتطرفة، بناء على دعاوات مضللة مغرضة خاصة الدعوة إلى المظاهرات والمسيرات، وتكسير ونشر الفوضى، بتالي هو ثمرة من ثمار الفكر المتطرف، وكان نتيجة لذلك أن الجماعات المنحرفة أباحت لنفسها استخدام العديد من وسائل التخريب وإتلاف الأموال العامة وتحطيم مؤسسات الدولة ومنشآتها، كما أباحوا لأتباعهم وأنصارهم النهب والخديعة والغش تماشيا مع أصولهم و مبادئهم التقوية صفوفهم وتحطيم في مقابل ذلك قوى مخالفهم(الجشعبي، 2012)
- إشاعة الفوضى بين أفراد المجتمع الواحد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة التصادم أو التنافر الشديد فيما بينهم، وهذا بسبب الدعوات التحريضية والعصبية المقيتة التي تثيرها الجماعات المتطرفة في وسط الشباب والنشء الصاعد.
- استغلال الأعداء هذه الفرصة لانقسام الشعوب إلى جماعات متنافرة ومتفائلة لتمرير سياساتها وخططها الخبيثة، وهذا من منطلق سياسة التفريق، ولعل ما حدث في العراق وسوريا وليبيا من الانقسامات والفتن والاضطرابات الأمنية والسياسية خير دليل على صحة هذا القول، حيث كانت بدايتها مسيرات واعتصامات إلى أن دمرت الدولة بأكملها، ومهما يكن فإن تعددت تداعيات و تبعات هذه السلوكات المنحرفة من دولة الأخرى ومن رقعة جغرافية إلى غيرها إلا أن مضمون وجوهر هذه السلوكات المنحرف هو زعزعة استقرار وأمن الدول والشعوب لتحقيق أهداف محشوة بالباطل والبهتان ومغلفة بالمكر والخديعة، إذ أن أغلب من ينقذ هذه المخططات مغرر بهم ولا يفقهون شيئا فيما يفعلونه، ويشهد لذلك أن معظم هؤلاء أقلهم تحصيلا علميا وأشدهم تطرفا سلوكا فكريا، ومن ثم فلا غرو أن يكون أولئك فريسة لهذا المكر المبيت والفكر الشاذ، ومن هنا يتبين أن عاقبة كل سلوك منحرف أعمال إجرامية وإرهابية قد تنسف ما شيدهته الدول خلال عقود من الزمن.

من هذا كله لا يمكن أن نغيب الداعيات الاقتصادية لهذه السلوكيات المتطرفة، خاصة أننا نعيش يوم في حرب حديثة أفرزتها العولمة وهي الحرب الاقتصادية فلا أحد ينكر أهمية الاقتصاد في حياتنا الاجتماعية، ومن أهم التداعيات السلوك المتطرف الاقتصادية هي كما يلي:

- عند انتشار المتتالي لمظاهر الاعتصامات والمظاهرات والإضرابات خاصة الاقتصادية منها، يؤدي لا محاله إلى مقاطعة الأجانب التعامل مع تلك الدول التي يسود فيها مثل هذا المظاهر، كما يؤدي إلى شل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في ظل هذا تفشي هذه السلوكيات الاجتماعية الذي يتخذ من التحريض وسيلة لتحقيق مأربه الخسيسة. حيث يضطرب سوق السلع والخدمات والشغل بسبب تباطؤ الدورة الاقتصادية والتنموية وكساد التجارة وهروب رؤوس الأموال وفساد مناخ الشراكة والأعمال وتتعطل المشاريع الكبرى نتيجة خوف "رأس المال" من المجازفة تحت تهديدات الإرهاب، الذي إذا نجح في تنفيذ تهديد واحد بقتل نفس واحدة يكون قد نجح في زرع الرعب في المجتمع كله (أبوجرة)

خاتمة ونتائج الدراسة

لقد بدا لنا جليا من خلال هذه الدراسة، أن السلوكيات النابعة من الفكر المتطرف هي سلوكيات خطيرة أصابت مجتمعاتنا العربية والمجتمع الجزائري خاصة في الآونة الأخيرة، وما نشاهده يوميا من اعتصامات ودعوات إلى الإضراب وما نسمعه ونقرأه عبر وسائل الإعلام المختلفة خير دليل على خطورة المرحلة التي نمر بها، فقد انعكست هذه المظاهر على أحوال الناس ومكانة البلاد، لهذا ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات والحلول والاستراتيجيات الكفيلة بالوقاية من الوقوع في هذه المشكلة الخطيرة التي باتت تهدد أكثر من أي وقت مضى أمن الشعوب والدول دون استثناء ومن هذه الإجراءات نذكر منها:

- . سن وتشريع القوانين التي تجرم هذه أنواع من السلوكيات: والتي تندرج في باب التعزيز الشرعي، وإلى هذا ذهب عثمان بن عفان رضي الله عنهما بقوله: "إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن (كشان، 2019)"، أي إن من الناس من لا يمنعه ولا يكفه عن السلوكيات المنحرفة ونشرها بين الناس إلا العقوبة السلطانية، ومن هنا يتضح أنه بإمكان مواجهة هذه السلوكيات والتصدي لها من خلال الآليات القانونية والتنظيمية التي لها دور كبير في زجر الجماعات والحد من سلوكياتهم المنحرفة
- . توعية الناشئة وإعلامهم بالإخطار والتهديدات المحدقة بهم: ومن هذه التهديدات الحروب والغزو الثقافي والفكري للثوابت الأصيلة، وتعريفهم مرجعيتهم الخالية من الشوائب والأفكار المنحرفة والمضللة لأنها صمام أمان يقي الأمة من كل التهديدات المحدقة بهم (الحجيني، 2009)، إلى جانب مساعدتهم على تنمية وتطوير قدراتهم لأنهم أكثر شرائح

المجتمع استهدافا لبث هذا الفكر، وإذا لم يتم تحصينهم من هذا الفكر المنحرف قد يستغلوا بأي طريقة كانت لتبتي هذه الأفكار الخطيرة و الوقوع في شراكها.

- التحذير من المصادر الإعلامية المشبوهة والمنشورات والمطبوعات التي تدعو إلى تبني هذا الفكر المنحرف: ولا يتأتى ذلك إلا من خلال نشر الأفكار والمؤلفات والمطبوعات التي تحارب الفكر المنحرف وتجفف منابعه أينما كانت، ثم توزيعها على أكبر فئمة من المجتمع خاصة فئة الشباب التي تعد أكثر فئمة متضررة من الفكر المنحرف كما أسلفنا.

- تكثيف المتابعة لما ينشر ويروج على شبكة الانترنت: فهذه الأخيرة أصبحت مرتعا خصبا لنشر الأفكار المنحرفة، إلى جانب التحريض على أعمال العنف والإرهاب في وسط الشباب، ولذلك وجب على المسؤولين مراقبة كل المواقع الإعلامية التي تبث مثل هذه الأفكار القاتلة وإيقاع عقوبات صارمة على من تورط في مثل هذه الأعمال الهدامة.

- تنظيم المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية التي تناقش جوانب الأمن الفكري وأهميته في المجتمع: وذلك من خلال توضيح الانحرافات الفكرية لدى الطلبة والتحذير من مغبة الوقوع فيها، ونشر أفكار التسامح والتعاون والمحبة بين أفراد المجتمع، وحث الناس على الالتزام بمثل هذه القيم الفاضلة التي دعا إليها الدين الإسلامي الحنيف ورجب الناس فيها.

قائمة المراجع

1. أبوجرة، سلطاني. (د.ت) مخاطر وأثار التطرف والإرهاب وطرق معالجتها النفسية، الإجتماعية، الإقتصادية، المعيشية، والسياسية وتأثر الحقوق المدنية Récupéré sur موقع الوسطية: www.wasatyea.net
2. إحسان، محمد. حسن. (2016).، علم اجتماع العسكري ط2. دار وائل للنشر والتوزيع.
3. اغا، محمد هاشم. (2010). رؤية تربوية للخروج من أزمة التطرف الفكري في المجتمع الفلسطيني بمحافظة غزة. سلسلة العلوم الانسانية. 8، (12) 2،
4. الجشعي نواف وبدان. (2012). الجذور التاريخية للانحراف الفكري الديني الحديث والسبل الكفيلة بتعديل مساره. (Vol. 1) الإمارات العربية المتحدة،: مركز بحوث الشرطة..
5. الحجيني، علي بن فايز. (2009). دور التربية في وقاية المجتمع من الانحراف الفكري. مجلة دراسات وأبحاث. 269، (15)
6. الصاوي، عبد الحافظ. (2020). سلاح المقاطعة الاقتصادية.. الجدوى والآفاق 05. Consulté le 21، 2021، sur <https://almasarstudies.com/economics-الانسانية-الدراسات-economic-boycott>

7. بن صديق، حسني. عقيل، حسني. (2008). إسهامات معلم التربية الإسلامية بالمرحلة الثانوية في مواجهة الشائعات. مذكرة ماجستير. 45،
8. بن عبد الله سعدون عابد. (2007).، المقاطعة الاقتصادية تأصيلها الشرعي واقعها والمآل لها. الرياض: دار التابعيين للنشر والتوزيع.
9. جملي، عبد العزيز. (2012). واقع الاضرابات في الوطن العربي. مجلة الافاق لدراسات الاجتماعية، 125، (2)، 15،
10. حجاب، محمد منير. (2006). الشائعات وطرق مواجهتها. القاهرة، مصر: دار الفجر.
11. حسين، امال اسماعيل. (2019). التطرف الفكري وعلاقته بالقيم الاجتماعية لدى طلبة الجامعة. مجلة أبحاث ابصرة للعلوم الإنسانية. 109، (44)، 4،
12. حسين، المؤيد (د.ت). آثار التطرف الفكري. Consulté le 05 21, 2021, sur <https://www.almoaiyad.com/Research&Studies/r-s81.htm> مؤيد
13. خليل، منصف. (2012). الاضرابات وما بعد الحداثة. عمان: دار خليل.
14. خليل، ممري خليل. (2018). الوجه الاخر للاعتصامات. مجلة الفكر السياسي. 145، (3)، 1،
15. رند، عتوم، (2020). ماهي المظاهرة السياسية؟، جريدة العربي الالكترونية 0 تاريخ الدخول 20/05/2021/. Consulté le 05 20, 2021, sur e3arabi.com: <https://e3arabi.com>
16. عباسي، صفاء، إبراهيم، عبد العزيز. (2019). الإشاعة واثرها على الفرد والمجتمع، مجلة البحث العلمي في الآداب. 3، (8)، 20،
17. عبد الرحمن، علي، ا. (2019). آليات الحد من الآثار السلبية لوسائل الإعلام الجديدة في نشر التطرف الفكري بين طلاب الخدمة الاجتماعية من منظور اجتماعي، مجلة كلية التربية، 183، 172.
18. عبد الفتاح، ع. ا. شلدان، و. ك. (2009). الأبعاد النفسية والاجتماعية في ترويج الاشاعات عبر وسائل الإعلام وسبل علاجها من منظور إسلامي. لجامعة الإسلامية. (1)، 7،
19. عمار على، ح. (18 03 2013). المقاطعة السياسية الناجحة. Consulté le 05 21, 2021, sur www.almoaiyad.com/Research&Studies/r-s81.htm بوابة الالكترونية الشاملة،.
20. كشان، ر. (2019). ظاهرة الانحراف الفكري وأثرها على امن الشعوب واستقرارها مع الإشارة الى التجربة الجزائرية. 32مجلة البحوث والدراسات الانسانية. 32، (3)، 8،
21. لزهار، م. (2004). ا أصول المواجهة الإعلامية. مركز النور للبحوث والدراسات. 25،
22. محمد البرعي، و. (2002). دور المسجد في مواجهة التطرف الفكري. دار المعرفة الجامعية.
23. محمد سعد، ع. ا. (2013).، الانحراف الفكري وانقسام الأمة. العراق: دراسة منشورة لمركز النور للدراسات،.
24. محمدي، محسن. (2012).، مدخل الى علم اجتماع السياسي. الاردن: دارخليل.

25. محمود,مهمر (2010). المظاهرات في المغرب العربي، واقع وتحديات، ، مجلة الدراسات الاجتماعية. 125, (14)